مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المعلن والمخفي من آفاق الشراكة بشأن البنية التحتية العالمية والاستثمار

عماد صلاح الشيخ داود

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المعلن والمخفي من آفاق الشراكة بشأن البنية التحتية العالمية والاستثمار

عماد صلاح الشيخ داود *

- توطئة:

تُعدُّ خطة التنمية المستدامة 2015 – 2030 المعروفة بـ(SDGs[1]) واحدة من أهم الخطط التي تسعى لإنقاذ العالم من التدهور الذي لحق به في أعقاب الثورة الصناعية، وما شهده القرن العشرين من حربين عالميتين اختلفت في أساليبها عن كل الحروب السابقة، حين فُجِّرَت أول قنبلة ذرية في تاريخ البشرية لتتوالى من بعدها التجارب النووية في مشارق الأرض ومغاربها، وتزداد أخطارها وإرثها الثقيل شيئاً فشيئاً؛ ولعل القبة الإسمنتية في جزر المارشال وما تحويه من نفايات نووية تُعدُّ من أكبر الأخطار التي تداهم العالم على حد تعبير (غوتيرش) –الأمين العام للأمم المتحدة– ممَّا يستدعي تكاتف الجميع على وجه البسيطة بأسلوب تكاملي واعٍ يسعى لتجميع موارد التمويل، ويرتقي بنفسه عن طريق المعرفة وتبادل الخبرات؛ لإنجاح الخطة موضوعة البحث في أعلاه عن طريق التبني الحقيقي لمتضمنات الهدف (17) وغاياته[2]؛ وما ينطوي عليه من مبادرات متعددة لأصحاب المصلحة تنهض بها الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسة، وكل الجهات الأخرى التي تحت مسمى أصحاب المصلحة.

واحدة من تلك المبادرات أُعْلِنَ عنها من قبل رئيس الإدارة الأميركية جو بايدن، وحملت عنوان **مبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII)** التي جاءت كمخرج رئيس من مخرجات قمة الدول السبع (G7)[3] الأخيرة نهاية حزيران/ يونيو 2022 المنصرم، والمقامة في جبال الألب البافارية الألمانية من أجل التداول في شراكات التنمية المستدامة، وكيفية إيجاد الحلول الناجعة للتخفيف من وطأة المشكلات التي تجابه دول العالم؛ إذ دارت الحوارات حول عديد

1. SDG Goals – Global Sustainability Goals

2. تتطلب خطة (SDGs) شراكات على جميع الأصعدة بدءاً من المجتمعات المحلية وصولاً إلى المجتمع الدولي ترتكز في رؤيتها وصلب مهماتها على وضع البشر وبيئتهم التي يعيشون عليها أول أولوياتها.. إذ تحتاج عديد من مناطق العالم إلى المساعدات الإنمائية لتشجيع النمو والتجارة .. إلا أنَّ مستويات المساعدة تنخفض، والدول المانحة لم تفِ بتعهدها بزيادة تمويل التنمية.

3. ملتقى سياسي حكومي دولي يضمّ كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ويُعدُّ أعضاء المجموعة أكبر الاقتصادات المتقدمة في العالم وَفْقاً لصندوق النقد الدولي، وأغنى الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

* باحث.

من القضايا ومن أهمها: ((إعادة إعمار أوكرانيا، والانتعاش الاقتصادي العالمي، ومشكلات المناخ، وتعزيز الديموقراطية، واستثمارات البنية التحتية)). في مسعى من قبل دول الشمال الصناعية الغنية لتعزيز الواقع الدولي للتنمية المستدامة، ومعالجة البنية التحتية في دول الجنوب النامي (وَفْق الأهداف المعلنة للمبادرة). التي وردت كنسخة معدلة عن مبادرة **إعادة بناء عالم أفضل (Build Back Better World (B3W**)) المعلن عنها في ختام قمة (G7) للعام الماضي 2021.

- ما (PGII):

تعود الشراكة بشأن البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII) في أصلها إلى رؤية البرنامج الانتخابي للرئيس الأميركي الحالي جو بايدن، واهتمامه بقضية التغيير المناخي على عكس ما كانت عليه إدارة سلفه الرئيس السابق دونالد ترامب[4]، التي أكدها بتتويج باكورة أعماله فور وصوله إلى البيت الأبيض بعد أدائه اليمين الدستورية بإصدار سلسلة أوامر تنفيذية من بينها مرسوم يُعِيد الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس المناخي ليصرح من بعدها قائلاً: «سنكافح التغيُّر المناخي كما لم نفعل هنا من قبل"[5]. ما حمله في قمة حزيران لدول (G7) على إعلان خطته الجديدة، وبصحبته قادة دول المجموعة؛ الذين أكَّدوا أنَّها ستُظهر الفائدة الملموسة للشراكة مع الديموقراطيات لمساعدة الدول النامية على التعامل مع الصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة (الكوفيد -19)، وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية.. في ظل مساعي حثيثة لتعبئة (600) مليار دولار أميركي من التمويل بحلول العام 2027؛ لتقديم مشاريع بنية تحتية شفافة تسمح بتغيير الواقع في الدول النامية المستهدفة ضمن شراكة عالمية جديدة ليست هي بالمساعدة، ولا بالعمل الخيري، بل عبر الاستثمار الذي سيحقِّق العوائد للجميع بما في ذلك الشعب الأميركي، ويعزِّز كل الاقتصادات على حد تعبير الرئيس صاحب الخطة الذي أوضح أنَّ خطته تحشِّد الاستثمارات الإستراتيجية في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة، والأمن العالمي المشترك بمساهمة أميركية قدرها (200) مليار دولار، أي: بما يعادل الثلث من المبلغ الكلي المرصود على مدى السنوات الخمس المقبلة عن طريق المنح والتمويل الفيدرالي والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص. كما أكد البيت الأبيض عن طرق إصداره (لورقة حقائق مخصَّصة لمخاطبة الجمهورFact Sheet) على أنَّ الولايات المتحدة ساعية لتقديم بنية تحتية مستدامة عالية الجودة تسمح بإحداث فروقات جوهرية في حياة سكان البسيطة، وتقوي سلاسل التوريد وتنوعها، وتخلق فرصاً للعمل والأعمال التجارية للمواطن الأميركي بما يعزِّز الأمن

4. https://www.bbc.com/arabic/world-54748362
5. https://2u.pw/H7y41

القومي للولايات المتحدة عن طريق أربعة مجالات يوضحها المرتسم الآتي:

وهي المجالات نفسها التي أكدتها مبادرات (G7) السابقة عن طريق التمويل الرسمي المحدود؛ لتحفيز حجم أكبر من رأس المال الخاص على المساهمة ضمن أسلوب مختلف عن سائر المبادرات العالمية لا سيَّما تلك القادمة من الشرق الآسيوي الأصفر.

تجدر الإشارة إلى أنَّ شراكة (PGII) موضوعة البحث جاءت بموازنة (600) مليار دولار، وهي موازنة منخفضة، بل فقيرة إزاء ما كان مرصوداً لمبادرة المجموعة للعام المنصرم 2021، والمعروفة بـ(B3W) التي كان من المؤمَّل أن يكون حجم تمويلها (40) تريليون دولار أميركي؛ لسد الاحتياجات العالمية في البنية التحتية. يعود مرد هذا التخفيض إلى أنَّ المشكلة لقادة مجموعة السبع أنَّهم يواجهون ضغوطاً متزايدة؛ لإظهار معالجتهم للأزمة الاقتصادية العالمية. في ظل ما يسببه ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في مخاوف من الجوع والاضطرابات في جميع أنحاء العالم لا سيَّما أنَّ بعض الدول توجِّه أصابع الاتهام في هذا إلى الغرب؛ ما يحمل دول قمة مجموعة السبع على إثبات نفسها بأنَّها تعمل على مساعدة البلدان في جميع أنحاء العالم عبر (المساعدات الإنمائية، وإعادة هيكلة الديون، وتمويل المناخ، والمساعدة في إيجاد مصادر بديلة للطاقة، وبطبيعة الحال، بذل جهود جديدة لإخراج الحبوب من موانئ أوكرانيا) كأهداف معلنة للشراكة الجديدة التي ضمت بين ظهرانيها مبادرتين اثنتين هي GCI) ، و Global Gateway) فضلاً عن (B3W)، وَفْقاً لاتفاق مسبق بهذا الصدد تضمن خمسة مبادئ توافقت عليها دول المجموعة في كانون أول/ ديسمبر 2021 هي:

مبادىء اتفاق ديسمبر 2021	التغيير التدريجي في الطموح/ الاستثمار في البنية التحتية كاولوية
	الشراكات الإقليمية+ الدولية
	القيم القوية+ جودة المعايير
	توسيع نطاق التمويل
	نظام متماسك

- PGII)، و BRI) وسياسة التطاحن الناعم:

أُشِيرَ في السطور السالفة إلى الأهداف المعلنة لشراكة البنية التحتية العالمية والاستثمار التي تروّج لها دول قمة (G7)، لكن ثنايا التصريحات تحمل رسائل أخرى تنطوي على سياسات التطاحن الناعم مع الصين رائدة مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative[6] BRI))..ولعل دعوة دول مجموعة السبع إلى الدول النامية للشراكة مع الديموقراطيات تمثِّل إشارة واضحة بأنَّ الهدف هو الوقوف بالضد من الصين التي تتبنَّى نظام الحزب الواحد في إدارة الحكم. كما يُعدُّ تأكيد أهمية الشراكة لتعزيز الأمن القومي الأميركي دلالةً أخرى على الأهداف غير المعلنة لهذه الشراكة في ظل التنافس الأميركي الصيني في منطقة (الاندو باسفيك)[7]، الذي أسفر عن توقيع اتفاقية الاوكوس الأمنية إبَّان العام 2021 ما بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا؛ وإعلان الإستراتيجية الأميركية لمنطقة (الإندو–باسيفيكIndo–Pacific)[8] في 11 فبراير 2022 التي حدَّدت خمسة أهداف كبرى للولايات المتحدة كما موضح في الشكل الآتي:

6. تعالج مبادرة الحزام والطريق «فجوة البنية التحتية» ومن ثَمَّ لديها القدرة على تسريع النمو الاقتصادي عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا ووسط وأوروبا وشرقها، يقدر تقرير من مجلس المعاشات العالمي (WPC) أنَّ آسيا –ما عدا الصين– تتطلب ما يصل إلى (900) مليار دولار من استثمارات البنية التحتية سنوياً على مدى العقد المقبل.

7.هي المنطقة التي تمتد من ساحل المحيط الهادي إلى المحيط الهندي، وتُعدُّ موطناً لأكثر من نصف سكان العالم، وتمثل نحو ثلثي اقتصاد العالم، ويوجد بها سبعة من أكبر الجيوش العالمية.

8. حنان نبيل: ملامح الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الاندو–باسيفيك، https://www.interregional.com.، شُوهِدَ في 23/ تموز / 2022.

أهداف الإستراتيجية الأميركية لمنطقة الاندو باسفيك 2022

- الحفاظ على منطقة الإندو–باسيفيك حرةً ومفتوحةً ومتقدمةً
- تشبيك الروابط والجسور مع الحلفاء داخل المنطقة وخارجها
- تشجيع الاستثمارات والنمو الاقتصادي في الإندو–باسيفيك
- تعزيز الأمن والقدرات الجماعية لتحقيق الردع الموسع في المنطقة
- بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود

وتحت هذه الأهداف وضعت الولايات المتحدة وحلفائها عشر آليات لتنفيذها وَفْق تسلسها في الشكل في أدناه:

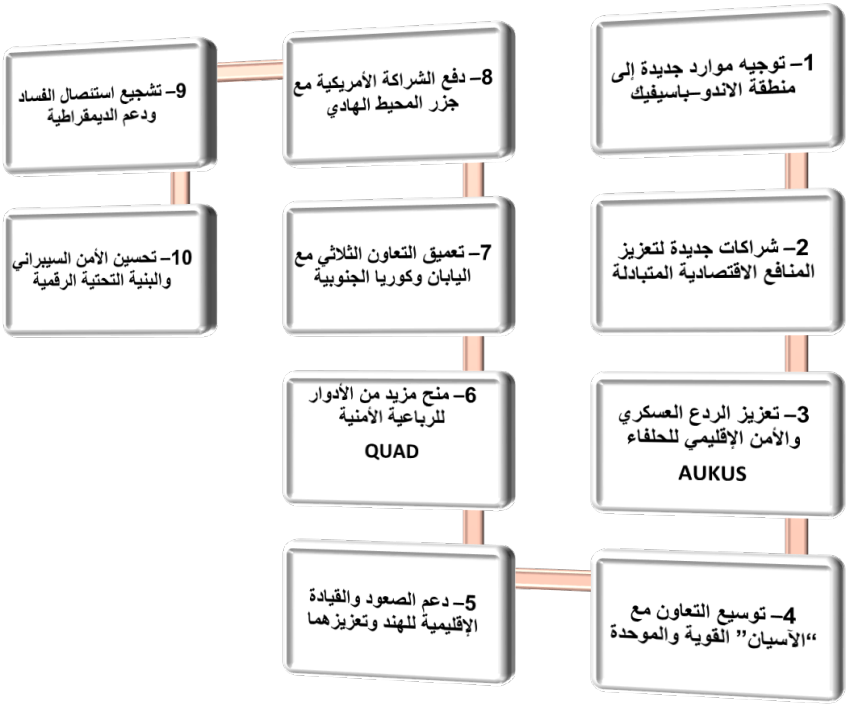

من ناحية أخرى، تنصبُّ كثير من مساعي الإدارة الأميركية على القيام بجولات خاصة بالشراكة إلى الدول التي تجدها الإدارة متوافقة إلى حدٍّ ما مع توجهاتها للحد من اللجوء إلى مبادرة

الحزام والطريق (BRI) والتحول نحو PGII)) كـ(بديل صحي) عن التمويل الصيني المتسبب بكثير من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية، ونقص الشفافية واستشراء الفساد، وجعله لعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم محاصرة بالديون، كما باتتِ الاستثمارات الصينية جذَّابة بصورة خاصة للبلدان التي لديها سجلات ضعيفة في مجال حقوق الإنسان، ومستويات عالية من الفساد، وذلك لأنَّ شروطها أكثر مرونة، وأقل تقييداً باللوائح على وجه التحديد (وَفْق الادعاء الأميركي)[9].

- التحديات التي تواجه (PGII):

مع حماسة إدارة بايدن للشراكة الجديدة، وما أعلنته مجموعة السبع (G7) من نيات؛ لمساعدة الدول النامية، إلا أنَّ تحديات كثيرة تجابه التنفيذ الناجز في مقدمتها الصعوبات المحلية داخل الولايات المتحدة الأميركية، ومنها اعتراض جمهرة من الديمقراطيين أنفسهم على خطة (B3W) ثم (PGII) التي تُعدُّ من أشد الضغوط على إدارة بايدن[10].

من ناحية أخرى، تؤشِّر مؤسسة (E3G) –وهي مؤسسة فكرية معنية بدراسات المناخ والسياسات والاقتصاد– عقبات عديدة تواجه الشراكة الجديدة، سبق أن أُشِّرَ على الخطط الثلاث التي اندمجت في PGII)) كما موضَّح في المرتسم الآتي[11]:

9. Patsy Widakuswara: ‹Build Back Better World›: Biden›s Counter to China›s Belt and Road , www.voanews.com شوهدت بتاريخ 23 م7/2022

10. المصدر نفسه.

11. GCI , Global Gateway , B3W.

كما يصف الباحث (Conor M. Savoy) من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن نهج (PGII) بأنَّه مقامرة: تقوم على فكرة أنَّ التمويل الرسمي يمكن أن يخفِّف ما يكفي من الأخطار بحيث يشعر رأس المال الخاص براحة أكبر في الاستثمار في المشاريع المحددة. ليردف حديثه قائلاً: حتى الآن، ما تزال هذه الفكرة واعدة أكثر من أنَّها حقيقة، ممَّا يشكِّل تحدياً إزاء التطبيق الناجز[12].

يُزاد على ما تقدَّم من تحديات توصيف وجهات النظر المعاكسة للـ(PGII) بأنَّها أداة جيوسياسية تهدف إلى تكثيف نزعات الفصل وهي وسيلة لمواجهة مبادرة الحزام والطريق (BRI)؛ ومن غير المرجَّح أن تؤتي ثمارها في ظل مواجهة دول مجموعة السبع ومجتمعاتها تحديات اقتصادية ضخمة، يتعذَّر معها تعبئة موارد الدولة لأغراضها بعد الفشل الذريع الذي أظهرته (B3W) في جمع المبالغ الكافية لسد الفجوة العالمية في البنى التحتية والبالغة (40) تريليون دولار، إذ لم يُجْمَع أكثر من (6) ملايين دولار في السنة الماضية، وهو مبلغ زهيد إزاء ما يواجه العالم من تحديات. في الوقت نفسه، يصعب تعبئة الموارد الخاصة؛ لأنَّ المنظمات الخاصة مدفوعة بالربح وليس السياسة. ما يظهر بأنَّ (PGII) تعمل فقط لإظهار أنَّ الولايات المتحدة ما تزال لديها القوة والموارد لتصميم المبادرات العالمية بعد فشل الغرب في مواجهة روسيا، وهي وسيلة للرئيس الأمريكي جو بايدن؛ ليثبت للمواطنين الأمريكيين عزمه على مواجهة النفوذ السياسي المتزايد للصين في محاولة لجذب الناخبين في انتخابات التجديد النصفي الوشيكة[13].

12.Conor M. Savoy : Future Considerations for the Partnership on Global Infrastructure and Investment , www.csis.org. 23/7/2022 شوهدت بتاريخ

13 https://english.news.cn/20220630/e32db187f5fa4da2869bbdc8a36aea07/c.html

شوهدت في 23/7/2022

- الاستنتاج:

1. على مدى السنوات الثلاث المنصرمة لم تتمكن مبادرات مجموعة (G7) مجتمعة أو منفردة من تلبية الاحتياجات الدولية في البنية التحتية العالمية، حتى على مستوى البنية التحتية البشرية (اللقاحات، وتعليم الفتيات) التي يفتخر أعضاء المجموعة بأنَّها مدار اهتمامهم، ولا تدخل ضمن دائرة اهتمام مبادرة الصين (BRI)، إذ ما زالت هناك حاجات ماسَّة للقاحات في الدول النامية والفقيرة للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة الفايروس التاجي (كوفيد -19)، لا سيَّما في ظل النقص الحاصل في لقاحات لأوبئة أخرى حتى على مستوى الولايات المتحدة، ممَّا يتعذَّر معه الإيفاء بالتزامات (PGII) من قبل دول المجموعة لا سيَّما الولايات المتحدة الأميركية.

2. بعد الفشل الذريع في سياسات الولايات المتحدة، وزيف الوعود لإعادة الإعمار في أفغانستان والعراق، ومحاولات تملص الولايات المتحدة وحلفائها منها، وما يشوب المشاريع الدولية من اختلالات باتت واضحة للعيان لدى مجتمعات الدول النامية، يُصْبِح التسويق للمبادرة صعباً في البقاع التي قطعت أشواطاً في العمل مع مبادرة الحزام والطريق الصينية.

3. في أعقاب أحداث باكستان في ربيع العام 2022، أي: قبل انعقاد قمة مجموعة السبع بأشهر ومحاولات التآمر الأميركي على حكومة عمران خان التي كشف النقاب عنها (وكانت من أهم أسبابها التقارب الصيني– الباكستاني ضمن مبادرة الحزام والطريق والآثار الاقتصادية لتطوير ميناء غوادر على باكستان) وما تزامن معها من سعي لبناء تحالفات عسكرية في إطار الرباعية الأمنية (QUAD)، والإعلان عن الإستراتيجية الأميركية في منطقة الاندوباسفيك باتت صورة الأهداف الحقيقية للـ(PGII) تتضح أمام المتلقين بأنَّها برنامج سياسي موجه ضد الصين أكثر ممَّا هي خطة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وإنقاذ العالم النامي.. وما السعي الأميركي للتقارب مع الهند ضمن شراكة (PGII)، ووصف الرئيس بايدن في لقاء سابق له مع رئيس الوزراء الهندي في البيت الأبيض بأنَّ العلاقة بين الهند والولايات المتحدة هي بين أكبر الديموقراطيات في العالم التي يمكن أن تكون أقوى وأشد إحكاماً، ويستفيد منها العالم بأسره.. إلا رسالة يفهم منها الانتقاد غير الصريح للنظام السياسي الصيني، ويعطي دلالة أخرى على أنَّ الشراكة الجديدة هي أسلوب جديد للمصارعة مع الصين، ووسيلة للحفاظ على الأمن القومي الأميركي والغرب.

4. بات من الواضح (في أعقاب حادثة تنازل سريلانكا عن أحد موانئها البحرية الذي بلغت تكلفته 1.4 مليار دولار، وظل خاملاً إلى حدٍّ كبير إلى الصين في 2017؛ لعدم القدرة على سداد دين الأولى للأخيرة وبموجب عقد إيجار مدته 99 عاماً) بأنَّ مبادرة الحزام والطريق (BRI) قد تُفْضِي إلى تكبيل الدول بديون ثقيلة، وبأنَّ الذريعة التي تتعكز عليها واشنطن وسائر دول مجموعة السبع لتسويق شراكتها (PGII) باتت ذات بينة يمكنها الاحتجاج بها لانتقاد الصين ومبادراتها التنموية، لكنَّها في الوقت نفسه تناست بأنَّ (PGII) وما سبقها من مبادرات للمجموعة لم يرَ العالم لها من آثار ملموسة إلا النزر اليسير؛ والباقي لا تعدو أن تكون إعلانات مدفوعة الكلفة تسوِّق لتمويل مشاريع التنمية في دول العالم النامي، فضلاً عن دعوة بايدن وقادة دول مجموعة السبع لبنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) للمساهمة في التمويل الأكبر لشراكتهم المعلنة التي تؤرخ لها الأيام والأفعال تكبيلها لدول العالم بالديون، ثم فرضها لسياسات تقشفية تزيد من أوجاع البلدان الفقيرة، وترهن مصالحها بتوجيهها في وجه آخر للهيمنة الرأسمالية على الشعوب.

- **التوصيات:**

1. في إطار تعدُّد المبادرات الدولية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، تحتاج الدول النامية مهما كان صورة نظامها السياسي إلى استحداث أجهزة تشاركية لا رسمية مستقلة، تعمل على تحديد الأولويات، والحاجات المهمَّة للدعم الدولي، وتحسب المنافع والخسائر والتأثيرات على أمنها القومي والإقليمي قبل الشروع للانتظام في هذه المبادرات.

2. في ظل حالة الصراع الدولي الناعم الذي ينحى نحو استخدام القوة كما هو حاصل في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية في بعض الأحيان، والذي ينذر بتبلور عالم متعدد الأقطاب تسعى قواه المتضادة لاستقطاب دول العالم، لا مناص للدول النامية والفقيرة إلا بالسعي لإعادة إحياء سياسات عدم الانحياز، وعدم الدخول في سياسة الأحلاف العسكرية المزوقة بوعود إعادة التأهيل والتنمية.

3. من غير الممكن للتنمية المستدامة أن تتحقق في ظل عالم يسوده الانتهاك السافر لحقوق الإنسان، والعيش بحرية وكرامة وتقرير المصير، إذ لم تثبت أفعال الرئيس بايدن في أعقاب أيام من الانتهاء على إعلان شراكة (PGII) عن احترامه لحقوق الإنسان وتصريحاته بهذا الصدد في زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة التي لا تنسجم والمبادئ المعلنة للشراكة، فلا تنمية مع سياسات فرض الأمر الواقع، وإخضاع الناس بالقوة.

4. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال بالشعوب النامية لما هو أفضل، تتطلَّب أن تنطوي كل الاتفاقات على ما يسمح بنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي، لا سيَّما في قطاع الطاقة النظيفة وتنقية المياه والاستغلال الأمثل لها، والزراعات المحمية، والتكنولوجيا الطبية، وغيرها من القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، بما يفتح المجالات أمام التكامل الاقتصادي الداخلي، والإقليمي، وتطوير البنى التحتية من الداخل.